

المعجم التاريخي وشروط إنجازه*

للأستاذ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح

رئيس المجمع الجزائري للغة العربية

إن مشروع المعجم التاريخي للغة العربية الذي قرّر إنجازه إتحاد المجامع العلمية العربية ليس مشروعاً مماثلاً للمشاريع الثقافية الأخرى مثل الموسوعات العلمية وموسوعات الأعلام وغير ذلك. ولا يمكن أن يُشبّه بأي عمل معجمي أو موسوعي. فإن لهذا المشروع خصوصيات لا نعتقد أن عملاً جماعياً مثل هذا يتصف بها وأهمها هما: أولاً ضرورة الاعتماد على مجموعة من المعطيات - وهي النصوص الحديثة والتي وصلت إلينا - وهي تبلغ من الضخامة في الحجم حداً بعيداً جداً. وصفة أخرى يختص به هذا المشروع وهي احتياجه المسيس إلى وسائل عظيمة وناجعة للتصفح الشامل المنتظم لهذا العدد الموهول من النصوص عصراً عصراً وفي جميع الميادين. ثم احتياجه ثانياً إلى منهجية علمية دقيقة جداً للمقارنة اللغوية الدلالية بين الألفاظ في استعمال المستعملين وفي ميدان معين بين عصر وآخر. لاكتشاف المعاني المقصودة بالفعل في كل هذه المراحل من تطور المعاني.

* ألقى هذا البحث في ندوة اتحاد المجامع العربية بالشارقة في ديسمبر 2006.

وسنتطرق إلى هذين الموضوعين فيما يلي.

1 - ضرورة الرجوع إلى كل النصوص

أما الرجوع إلى النصوص هي بالذات لتحرير أي معجم كان التاريخي وغير التاريخي فلا نعرف وسيلة أخرى غيرها ولا يمكن أن يقوم أي بحث مقام النظر في النصوص فاللغة وضع واستعمال ولا عبرة إلا بالاستعمال الحقيقي لها. وقد جرت العادة عند المحدثين أن يؤلفوا المعاجم الفنية بالرجوع إلى معاجم سابقة- قديمة وحديثة- أو إلى ما يعرفه مؤلف المعجم من اللغة⁽¹⁾ ولا يفكر أحد إلا القليل أن يجمع مجموعة من النصوص الكافية العدد للاعتماد عليها. وفوق كل شيء لتوثيق ما يدخله في معجمه من الألفاظ والشواهد والمعاني التي يشبثها لها. فصحة ما يوجد في المعجم تثبت بثبوته في الاستعمال اللغوي. ولا بد من التمييز الصارم من جهة أخرى بين ما هو مجرد اقتراح لمصطلح وضعه مجمع أو أي مؤسسة وبين ما قد دخل في الاستعمال بالفعل.

ومن مزايا مشروع الذخيرة العربية أن تفيدنا بذلك بكيفية دقيقة جدا. فهذا عن المعاجم العادية أما المعجم التاريخي فالاعتماد في إنجازه على النصوص، كل النصوص هو أولى وأحرى. وكيف يتصور أن يرجع الباحثون إلى عينة منها فكأن الاستعمال هو مثل الآراء الاجتماعية يمكن أن يجرى عليها سبر يعتمد فيه على عينة محدودة

1 - وكثرت أيضا المعاجم الخاصة بالمصطلحات التي يختلط فيها المستعمل من المصطلح بغير المستعمل مما يضعه صاحب المعجم أو غيره. ولا تُعرف غالبا حقيقة الأمر.

جدا. وليس الأمر كذلك أبدا إذ مفهوم الكثرة والقلة في الاستعمال هو أساسي (ولا بد من التمييز هنا بين كثرة تردد الكلمة بمعنى من المعاني وبين شيوع الكلمة الجغرافي بين الفئات الاجتماعية). فلا يمكن أن يحكم على كلمة بحكم من الأحكام إلا بمراعاة هذا المفهوم. فمقياس اللغة الموضوعي - غير التعسفي - مقياسه الفاصل هو الشيوع (وعدم الشيوع هو الذي يخرج اللفظ من المعيار إذا لم يكن مصطلحا علميا).

ثم على أي شيء سيعتمد المحرر لمدخل أو عدة مداخل من المعجم التاريخي في تتبعه لتحول المعنى للكلمة الواحدة عبر الزمان؟ أو سيكتفي في ذلك بكتاب واحد أو عدد محدود من الكتب وقد يكون التحول قد حصل بالفعل قبل صدور هذه المصادر أو بعدها أو ظهر ذلك في كتب أخرى من نفس العصر؟ وهل يجوز له أن يدّعي أنه اكتشف تحولا دلاليا في الكلمة المفحوصة وهو لم يتصفح كل ما وصل إلينا من المصادر التي تكون قد احتوت على استعمال معين لهذه الكلمة؟ وقد يلجأ الباحث إلى الحاسوب في بحوثه والسؤال المطروح حينئذ هو: ولماذا لا نجعل هذا الجهاز الجبار يقوم بمهمته المنوطة به وهو أن يستوعب بالمسح الكامل كل النصوص عصرا بعد عصر حتى نضمن الشمولية التي يقتضيها البحث العلمي الموضوعي؟

ومن فوائد المدونة الشاملة أنها مرجع موثوق قبل كل شيء - **تثبت العبارة بثبوتها فيها** - وليس موثوقا فقط بل هو موضوعي لاستيفائه لكل ما يرد في الاستعمال بأكمله أو لجزء عظيم منه. ثم كيف يمكن أن نميز

بين اللغة المشتركة التي يعرف أكثر عناصرها أو الكثير منها أكثر الناطقين باللغة المعنية وبين اللغة الفنية وخاصة الحرفية منها إلا بتردد المفردة في أكثر النصوص أو عدم تردها إلا في بعضها؟

هذا ولا نعني بذلك أن المعاجم السابقة الوجود (غير النصوص) يمكن أن يستغني عنها الباحث المعجمي وخاصة القديمة منها لأنها هي أيضا من المعطيات اللغوية وإن كانت من الدرجة الثانية لأنها معطيات معجمية مرجعها نصوص دؤنت وأما النصوص فهي المعطيات الأصلية. ولا مناص من الرجوع إلى المعاجم في أي حال من أحوال البحث. إلا أن الرجوع إلى المعاجم لا يُغني عن النصوص أبدا إنما يعتبر الرجوع إليها تكملة ضرورية للكشف عما تحصل عليه العلماء السابقون في أعمالهم المعجمية كتوضيحهم لمعاني المفردات ومعرفة العبارات اللهجية وغير ذلك ويضاف إلى ذلك كتب النحو القديمة ككتاب سيبويه فيما يخص استعمال العرب لأوزان الكلم وكذلك كتب اللغويين الأقدمين ككتب الأصمعي وأبي عبيدة وابن السكيت وغيرهم.

ويحتاج المؤلف لمعجم من المعاجم مهما كانت، من جهة أخرى، أن يعتمد على مقياس أو مقاييس في اختياره لما سيخصص له مدخلا في معجمه. ولا يمكن أن يكون هذا المقياس ههنا إلا انتماء المفردة أو العبارة إلى اللغة العربية انتماء كاملا أي انتسابها إلى معيارها ونعني بذلك أن يكون شائعا في استعمال اللغة العربية قديما وحديثا فقط كما

هو الشأن في جميع المعاجم التاريخية الحالية المعتمدة باللغات الأخرى. وهذا لا يُعرف إلا بالرجوع إلى المدونة الشاملة.

فالمعيار العلمي للغة (الموضوعي)⁽²⁾ هو ما كان شائعاً بين الناطقين بها ولا يُعتبر الشاذ في الاستعمال عن المعيار لأنه لا يمثل استعمال الأكثرين فليس من كلامهم. إنما يكون استعماله عدد قليل بل وقد يكون سمع مرة واحدة من شخص واحد. وليس القياس اللغوي هو المعيار لأن السماع - أي الثابت في الاستعمال المدون في المدونة - يُسبق عليه. فقد تأتي كلمة على غير قياس - مثل استحوذ واستروح ولم يأت القياسي منها في الاستعمال بهذا المعنى إطلاقاً أو يأتي بقلة لا يُعتد به. وما كان يمكن أن يعرف ذلك اللغوي إلا بالرجوع إلى ما دونه هو والعلماء قبله.

وكذلك هو الحال بالنسبة إلى ما يضعه الواضعون من الألفاظ للمسميات أو المناهج العلمية الجديدة. وقد اشتغل مجمع دمشق ومجمع القاهرة بالوضع المنتظم للمصطلحات العلمية منذ أن أنشئ. ولا يدري أعضاؤه إلى الآن ما الذي دخل من ذلك في الاستعمال بالضبط وما هو مدى استعماله. وما يعرفه من ذلك فهو ضئيل جداً متوقف على ما سمعه أو قرأه ليس إلا. ولو كانت تحت تصرفه المدونة الشاملة

2 - أما المعيار غير الموضوعي الذي لا يُعتد به في البحث العلمي لإثبات العبارة في المعجم فهو الذي يتم اختياره على أساس انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو ما يبدو لنحوي من النحاة أنه من الصحيح مع مخالفته للاستعمال.

للاستعمال الفعلي للغة العربية لاستطاع أن يعرف ذلك بالتأكد الكامل وبالموضوعية التي يتطلبها البحث العلمي.

ونحن نتساءل دائما كيف يجوز لهيئة علمية - كالمجمع اللغوي - أن تقوم بوضع المصطلحات العلمية دون أن يكون في متناول يدها كل ما يمكن أن تعتمد عليه من النصوص القديمة- كل النصوص - غير المعاجم في كل ميدان من ميادين المعرفة أي دون أن ترجع إلى ما هو مستعمل بالفعل في مقابل المفهوم العلمي الذي تبحث عن لفظ تخصصه له؟ فقد يكون دخل في الاستعمال لفظٌ عربي لتأدية هذا المفهوم في بلد من البلدان العربية. ثم إن مسميات الحضارة الحديثة قد يضع لها الشعب في كل بلد لفظاً قد يكون فصيحاً ومستعملاً بل وملائماً تماماً. فكيف نعرف ذلك بكيفية موضوعية ونعرف مدى استعماله بالدقة المطلوبة لولا الرجوع إلى المدونة الشاملة؟

وفضائل هذه المدونة اللغوية كثيرة ومتنوعة ولا تتصف بهذا الفضل فقط فصفتها هي أنها ضرورية لا يمكن بحال من الأحوال أن يستغني عنها أي باحث وبذلك يجب أن تسبق في الزمان أي عمل لغوي أيا كان ولا سيما المعجم التاريخي. ومشروع الذخيرة العربية الذي بدئ في إنجازه يستجيب تماماً لما يحتاج إليه الباحث في اللغة وتاريخ اللغة وخاصة الفريق من العلماء الخبراء الذين سيوكل إليهم التحرير لمداخل المعجم التاريخي.

ثم إن هذه المعلومات والكثير أمثالها لا يمكن أن يُتَحصَل عليها كمعطيات أي كأحداث وظواهر قبل أي تحليل إلا بالجمع والرصد والتدوين وبما أن حجمها ضخم جدا- يفوق الملايين من الألفاظ المكررة فلا بد حينئذ أن تجتمع على جمعه وتدوينه الدول العربية وهذا قد تم إقراره وتنفيذه بقرار صدر من جامعة الدول العربية في 2004/09/14.

وحظ هذه الذخيرة أنها ستنجز في عصر الحواسيب وبفضل هذه الأجهزة الإلكترونية العجيبة. ولا بد من الإشارة بهذا الصدد أن هذه الذخيرة ليس دورها أن تحتزن فيها آلاف الآلاف من الصفحات فهي ليست بنك معلومات فقط بل هي قاعدة معطيات آلية ومعنى ذلك أن الحاسوب هو الذي سيتكفل، كما قلنا، بالبحث عما فيها والمسح الشامل عما تحتويه بحسب رغبة الباحث فهو يسأل أي سؤال شاء والذخيرة تجيبه بسرعة الإلكترون. والحاسوب يحصي عدد المرات التي تظهر بها المفردة في كتاب واحد أو عدة كتب وهو الذي يكشف عن وجودها في كتاب قديم أو عدة كتب ويجمع للباحث جميع السياقات التي وردت فيها أو بعضها في نص أو عدة نصوص في عصر أو عدة عصور وغير ذلك.

ويمكن الدارس لتطور معاني اللفظة المعينة وهو ممن سيساهم في إنجاز المعجم التاريخي من التصفح المنتظم الشامل للتغيرات الدلالية

التي أصابتها من عصر إلى آخر أو من فترة إلى أخرى. وهذا المسح الشامل لجميع النصوص هو الذي سيضمن موضوعية المعلومات مع العمق في البحث وبالتالي الدقة الكاملة وهو ما يصبو إليه كل باحث نزيه وطموح.

2 - منهجية البحث الخاصة بالتدوين وحيازة النصوص

وتنظيم التصفح للمعطيات

1 - إن لتدوين المعطيات اللغوية في عصر الحاسوب حالياً مناهج وأساليب خاصة يجب الاعتماد عليها مع الشئ الكثير من التكيف بالنسبة إلى اللغة العربية. فالنصوص هي نصوص عربية قديمة وحديثة ومصدرها مؤلفون من البلدان العربية. فهذا يحتاج أن يُعتد به لتنظيم البحث وتسهيله. وذلك كتوزيع الإنتاج على عصور وفترات ثم كل فترة زمانية إلى ميادين أو حقول. وكانتقاء المؤلفات فيبدأ في البداية بكل ما نشر من التراث بتحقيق علمي. وأما العصر الحديث فما تقرر له لجنة من الخبراء على مقاييس (كشهرة الكتاب لقيمته أو ذيعه عند أهل الاختصاص أو كتاب أجمع على فائدته التعليمية أو الثقافية وغير ذلك). وكذلك البحوث القيمة المنشورة في المجالات المعروفة والمحاضرات الجامعية المنشورة وغير ذلك. وللتدوين جوانب تقنية وتنظيمية وقد تم اتخاذ بعض التدابير والوسائل بالنسبة لل ذخيرة العربية فليراجع الملحق المرفق بهذا البحث.

أما اختيار المداخل فقد سبق أن أشرنا إلى بعض المقاييس التي ينبغي أن يعتمد عليها. فمن ذلك ضرورة ذكر كل المفردات الفصيحة الواردة في المدونة مع استيفاء العلاج لها وبسط القول بالنسبة للمفردات الهامة وهي الأسماء والأفعال الكثيرة المعاني الشائعة في اللغة العامة أو كاصطلاح.

ويعتمد أيضا في معرفة هذه المداخل الهامة التي تستحق أن يبسط فيها القول على تردد الكلمة - من غير حروف المعاني - وشيوعها الواسع في ميدان معين وعصر معين.

ومن الكلم ما يكثر ورودها في كل نص تقريبا وهي حروف المعاني أولا ثم النواسخ والظروف وعدد من الأسماء والأفعال العامة المدلول كقال وعلم ورأى وغير ذلك. وستتكرر هذه الكلم بملايين المرات لأنها أدوات الخطاب لا يوجد كلام إلا وفيه شيء منها. وعلو ترددتها في الكلام لا يدل على شيء آخر غير ذلك.

2 - منهجية البحث عن تاريخ المفردات وتصفح المعطيات

إن المقصود من المعجم التاريخي العربي هو التعرف على التحول الزماني لمفردات العربية من حيث معناها ودخول مفردات جديدة كمصطلحات علمية أو حرفية أو ألفاظ حضارية وتحديد معانيها واختفاء بعض المفردات وغير ذلك.

أ- أهم ما يجب إثباته

- 1- إثبات العلاقة الدلالية بين المعنى الأساسي والمعاني الفرعية لجذر كل مدخل ومعاني الألفاظ للغات السامية التي تحتوي على نفس الجذر أو ما يقاربه.
- 2 - إثبات استمرار اللفظ في الاستعمال بنفس المعنى أو بتحويل معناه الأساسي إلى معنى آخر والاستشهاد لذلك بشواهد تؤخذ من المدونة.
- 3 - تفسير التحويل بإحلاله محله من التحويلات التاريخية الاجتماعية والحضارية والثقافية وغيرها.
- 4- إثبات ظهور كلمة لأول مرة كلفظ مولّد على ممرّ العصور (مثل ما أتى به الإسلام) وكذلك ألفاظ الحضارة والدخيل. وبيان تاريخ أول نص ظهر فيه. ويميز في كل ذلك بين اللفظ من اللغة العادية والمصطلح. وبيان ذلك بذكر المراجع ومصدرها ومكان صدورها. ويمكن أن يكون أحدث بالاشتقاق من كلمة أو أصل عربي على قياس كلام العرب أو أي طريقة أخرى أو اقتبس من لغة أخرى ولا بد من ذكر أصله في تلك اللغة ومعناه المعروف فيها وما إذا حصل تحويل لمعناه الأصلي.
- 5 - إثبات خروج اللفظ من الاستعمال كلياً أو جزئياً مع ذكر تاريخ حصول ذلك (العصر غالباً).

وفي جميع هذه الأحوال يحاول المحرر للمدخل أن يفسر مختلف هذه الأحداث بقدر الإمكان ولا بد من الإتيان بالدليل على ما يقوله في

جميع الحالات من شهادة أو وثيقة أو حدث تاريخي. ويبين إذا كان ذلك افتراضاً فيؤيد ذلك بالشواهد.

ويميز كذلك وفي جميع الأحوال بين ما ينتمي إلى اللغة المشتركة التي يعرفها جمهور الناطقين أو لغة علمية أو أصحاب مهنة أو عمل معين.

أما فيما يخص الكلم من حيث اللفظ لا المعنى فبما أن معجمنا هذا يخص العربية الفصيحة فكل ما أصيب به اللفظ من التغيير يكون غالباً سبباً في ابتعاده عن الفصح وائتمائه إلى عامية من العاميات إذا كان التغيير كما قلنا يخرج اللفظ عما هو معروف من صيغ كلام العرب وتراكيبهم. ونعتقد أن مثل هذا الحادث يستحق أن يذكر في المعجم وذلك لمعرفة تاريخ التغيير على الأقل (ومن المفيد أن تعرف الأقاليم التي حصل ذلك في لغة أهلها).

وقد لا يخرج التغيير من كلام العرب ويكون لغة لم تشع فلا بد حينئذ من اعتباره من كلام العرب ويجب حينئذ وصف هذه اللغة وذكر الجهة أو القبيلة التي كانت من كلامها إن كانت لهجية محضة (وفصيحة) وإن اشتركت عدة أقاليم وقبائل في استعمالها.

ب. التحقيق في معاني المفردات وتحولها الزماني

- ترتيب المعطيات بجعلها تحت تصرف الباحث

لا بد فيما يخص ميدان الدلالة من مراعاة هذه الحقيقة:

لا يكون لأي كلمة أي معنى إلا بسياقها ولا يتضح معناها المقصود بالفعل إلا بسياقها واعتمادًا على هذه الحقيقة الجوهرية فأول عمل سيقوم به الخبراء هو أن يُوضع لكل مدخل تقرر تحريره: ملف كامل لجميع سياقاته يسمى بملف الكلمة (Dossier de mot=Word File) وهو طريقة معمول بها في أيامنا هذه بالنسبة لصناعة المعاجم ووظيفة هذا الملف الأساسية هي أن تجعل تحت تصرف المحرر للمدخل وفي متناول يده:

1. كل السياقات التي وردت فيها الكلمة المقصودة بالبحث بحسب موضوع الدراسة:

- في كتاب معين أو عدة كتب لمؤلف واحد.
- في نصوص تنتمي إلى عدة مؤلفين في ميدان واحد وفي فترة معينة.

- في جميع النصوص المنتمية إلى عصر واحد.

2. معلومات تخص الميدان من النشاط أو المعرفة إذا لم يُعلم وموضوع النص وغرض صاحبه منه.

3. معلومات إحصائية تخص الكلمة: ترددها في كل حالة من الأحوال السابقة.

ويتكوّن كل نص من جزازات متسلسلة تجمع فيها:

- 1- السياقات القريبة لكلمة المتكونة من ثلاثة أسطر تكون وردت فيها الكلمة ا بذكر مرجع كل سياق وعنوان النص والجزء والصفحة

وموقعه من المجموع (في فهرس الكتاب). ويجب أن تُبرز الكلمة في كل جازاة بنوع من الكتابة ولا تكون الصفحة فيها مكدسة الكتابة.

2 - وتليها السياقات المتجاوزة للأولى (من 10 إلى 20 أسطر) وينبغي أن تقرر في الوقت المناسب الصورة التي ستكون عليها هذه القوائم وذلك بالتعاون بين المهندسين في الحاسوبيات.

3 - السياقات التي وردت فيها الكلم ب، ج، د، الخ وهي التي وقعت موقع الكلمة ١.

. طريقة اكتشاف المعنى وإثباته من السياقات

سنتعرض فيما يلي إلى طريقة في استخراج المعاني من سياقات المفردات. فقد كنا قد استعملنا هذه الطريقة في بحوثنا في السبعينيات وخاصة في اكتشاف المعاني التي كان قصدها علماء النحو الأولون مثل سيبويه وشيخه الخليل. وعرضناها على القراء في مقدمة لكتابنا الموسوم "السماع اللغوي عند العرب"⁽³⁾. ومن الألفاظ التي حللناها بهذه الطريقة نذكر لفظة "الفصاحة" ومشتقاتها في استعمال سيبويه لها خاصة. وسميّاها بطريقة "المقايسة الدلالية".

و مما يلجأ إليه اللغويون الغربيون الآن لاكتشاف معاني المفردات بلغاتهم فهذه الطريقة التي اعتمد عليها محررو "ذخيرة اللغة

3- وكذلك في بحث قدمناه في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 2005 (عنوانه: تحديث أصول البحث العلمي في التراث العلمي اللغوي العربي).

الفرنسية^{١١(4)} (Trésor de la Langue Française) وهم يصرحون أنها طريقة موقعية (Distributionnelle) بُنيت على النظر فيما يحيط بالكلمة من الوحدات ولا يزدون على ذلك شيئاً. وأما ما اعتمدنا عليه فهي طريقة أيضاً موقعية. إلا أن المبدأ الأهم في ذلك عندنا هو البحث عن الكلمة أو الكلمات التي أتت في نفس السياق (في موقع الكلمة) ثم البحث عن السياقات التي تقع فيها هذه الكلمات القائمة مقاماً. فهذا يتجاوز قسمة المواقع المجردة. ثم وقوع كلمة أخرى في موقعها غير كاف حتى يتساوى ما سميناه بالسياق القريب لكلا الكلمتين وهما الجملتان اللتان وردتا فيهما مع تساوي السياق المرجعي الذي تنتمي إليه الجملتان المكتنفتان لهما. وللنظر في ذلك فسنمثل بما قمنا به من المقارنة والمقايضة بالنسبة إلى مشتقات كلمة فصاحة في كتاب سيبويه (وهو مستخرج من الكتاب المشار إليه) (السماع اللغوي)).

4 - كان المشرف على إنجاز العالم اللغوي: د. وأنشئ لهذا العمل مركز خاص في مدينة Nancy بفرنسا.

نظائر من النصوص تتضمن عبارة "فصحاء العرب"

في كتاب سيبويه

44/2 و 111/1 426/2	يقولون... أو يجعلونها زايا خالصة	العرب الفصحاء	سمعنا
2/2	لا يعرفون غيره	ذلك من فصحاء العرب	سمعنا
276/2	فقالوا...	وقد فتح قوم فصحاء	سمعنا
47/2 و 477/1 148 و	يقولون... أو أنشدوا	فصحاء العرب	سمعنا

يبدو من هذا التناظر للنصوص أن كل العبارات التي تحتوي على مادة أف.ص.ح.ا (صفة "الفصحاء العرب") لها سياق مرجعي واحد وهو السماع لأقوال هؤلاء العلماء (السماع والمسموع) فإذا نحن بحثنا في الكتاب عن المواقع التي يكون لها نفس السياق تحصلنا على مجموعة كبيرة جدا - تغطي كل الكتاب - وتأتي في كل صفحة وتأتي فيها لفظة "العرب" وهم المسموع منهم أو ضمير "هم" الدال عليهم ثم على مجموعتين محدودتين تأتي في موقع المسموع في إحدى المجموعتين: "مَنْ تُرْضَى عَرَبِيَّتُهُمْ" وفي الأخرى: "الموثوق به أو بهم أو بعربيَّتْهم" وهما كالتالي:

405 و 198/1	الموثوق بهم	العرب	سمعنا
269/2	من نثق بهم من العرب يقول	—	سمعنا
199/2	من يوثق من العرب يقول		سمعنا
63/1	يوثق بعربيته	من العرب	أن ناساً
77/1	يوثق بعربيته	من	أنا سمعنا
158 و 36/ 1	يوثق بعربيته	ممن	سمعناه
269 /2	نثق به من العرب	ممن	سمعنا
210-161/1 375-263	الموثوق بهم	من بعض العرب	سمعناه
381/1	الموثوق بهم يقولون	عن العرب	بلغني
275/1	يوثق من العرب	عمن	حدّثني بذلك أبو الخطاب
264/2	يوثق بعريبتهم	—	وقال ناس
63/1	يوثق بعريبتهم	من العرب	أن ناساً
226/1	يوثق بعريبتهم تقوله	العرب	لم تكن
48/2	من يوثق به من العرب يقول		وزعم أبو الخطاب أنه سمع
255/1	يوثق به من العرب	عمن	حدثنا بذلك يونس

أحصينا 45 عبارة في كتاب سيبويه جاءت على هذه الصورة: سماع أو قول سمع من عربي أو مجموعة محدودة من العرب ممن يوثق بعربيتهم.

وهناك سياق مرجعي مماثل لهذا إلا أنه يحتوي على نفي السماع لمسموع معين أو قلته. وهذه أمثلة منه:

- بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضي عربيته (404/2).

- ولا أعلم أحدا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته (264/2).

- وهذا بعيد لا يتكلم به العرب (402/2).

- إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب (47/2).

- ليس أحد يقول يافلا (33/1).

- لا تتكلم به العرب (95/2).

- هذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله (95/2).

- لم تكن العرب الموثوق بعربيتهم تقوله (226/1).

يمكن أن نستنتج من العمليات الحملية (حمل النظر على النظر فيما يخص النصوص) مايلي:

1- إن تكافؤ المواقع الدلالية اللفظية (على أساس تكافؤ السياق

المرجعي في المجموعات المذكورة) يلزم منه تكافؤ المقاصد.

فالمقصود من "فصحاء العرب" هو نفس ما يقصده سيبويه ممن

"ترضي عربيتهم" و"العرب الموثوق بهم (أو) بعربيتهم". إذ تقع كل من هذه العبارات موقع الأخرى فكل هؤلاء هم جماعة معينة من العرب.

2 - إن سيوييه لا يستعمل هذه الأوصاف باطراد فقد لاحظنا أن المسموع إذا خرج عن الوجه الذي يكثر على السنة العرب وسمع من عربي واحد أو من أفراد قلائل فإن كانوا من الفصحاء أو الموثوق بعربيتهم نبّه على ذلك صاحب الكتاب بهذه الألفاظ في أحيان كثيرة (لا دائماً). أما إذا كان المسموع كثيراً في الاستعمال فلا يذكر سيوييه هذه الأوصاف ويكتفي بذكر لفظة "العرب" فقط وهو الغالب عند ذكره لما سمعه إلا أن هذا يقتضي أن يكون هؤلاء هم بالضرورة فصحاء وممن ترضى عربيتهم ويوثق بعربيتهم.

3 - ويلزم من ذلك أيضاً أن تكون هناك جماعة من العرب ويعتبرها النحاة ومن عايشهم من غير النحاة الميزة الأساسية لغير الفصح من العرب.

ويمكننا أيضاً أن نستفيد من النظر في النصوص بالنظر في كيفية استعمال العلماء اللفظة المعينة من خلال ما استعملوه من أساليب التعبير فهذه الجاحظ وأسلوبه غني بالصور البيانية التي لا بد أن تكون لها دلالة. فسنلجأ في النص التالي إلى التزويج بين الشيء وضده وهذا قد يمكننا من أن نعرف بالضبط ما يقصده الكاتب من لفظة معينة ترد

في كلامه. يقول: "فمن زعم... جعل الفصاحة واللكنة 1 والخطأ والصواب 2 والإغلاق والإيانة 3 والملحون والمعرب سواء 4" (البيان، 162/1)

فالأزواج 2-3-4 التي تتضمن كل واحد منها ضدّين هي نوع من الإطالة (redundancy) أو التثنية بالنسبة إلى الزوج 1 ومن ثم يتضح المقصود: فالفصاحة تقابلها اللكنة أولاً ويحرّرها الجاحظ هو بنفسه في مكان آخر: "يقال في لسانه لكنة إذا أدخل بعض حروف العجم في حروف العرب وجذبت لسانه العادة الأولى إلى المخرج الأول" (البيان، 1/39-40)⁽⁵⁾ وهي بمنزلة الخطأ والإغلاق والملحون كما أن الفصاحة بمنزلة الصواب والإيانة والمعرب. قال الجاحظ - الذي هو من هو وكان تتلمذ على أكبر النحاة واللغويين العرب وعاشرهم معاشرة طويلة فلاشك أنه لاحظ كيف كانوا يتعاملون مع العرب الذين كانوا يريدون الأخذ منهم.

ويستخلص مما مضى أن الفصيح من الناطقين ليس هو بالضرورة البليغ بل هو الناطق الذي لم يتأثر بلغة أخرى غير لغة منشأه فلا يلحن. فهذه فصاحة لغوية محضة. وينطبق ذلك على جميع اللغات. أما ما يخص العربية فمرجع النحاة هو لغة القرآن ولغة العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ولم تتغير لغتهم.

5 - ويقول أيضاً: "اللكنة أن تعترض على الكلام اللغة الأعجمية" (578/2).

3- مبادئ خاصة بتحرير مداخل المعجم

- مبادئ عامة:

يكون كل مدخل في معجم تاريخي بحثاً كاملاً حول الكلمة التي يتناولها ووحدة محررة ومرتبة على ما تقتضيه أصول التحرير للبحوث العلمية. ويكون لها لزوماً صفة البحث الموسوعي إلا أنه لا يخص من المعلومات الموسوعية إلا الجانب اللغوي للكلمة وخاصة الدلالي منه والتاريخي خاصة في مثل معجمنا هذا. ويجب أن تذكر فيه جميع المراجع والمصادر التي رجع إليها المحرر ويؤدي بأمانة كاملة ما يرويه عن غيره من العلماء من الكلام والتحديدات والشروح.

وفيما يخص مدلولات الكلمة فلها ثلاثة أحوال:

- إما أن تكون الكلمة قد انقرضت وخرجت تماماً عن الاستعمال وخاصة في زماننا فينبغي أن تذكر مدلولاتها المختلفة بالشواهد المناسبة كما وردت في المدونة.

- وإما أن تكون موجودة في الاستعمال الحالي وعندئذ يبدأ بذكر مدلولاتها الحالية وخاصة بالمدلول الأساسي. وهذه الحالة تشتمل على أكثر الكلم العربية. فتحدد معناها الحالي ومعانيها هو الذي يبدأ به قبل أي شئ آخر.

ثم يخوض المحرر في العرض للمعاني القديمة التي كانت لهذه الكلمة من خلال ملف الكلمة على الطريقة المقترحة أو أي طريقة دقيقة أخرى. ويقيم بعد ذلك مقارنة بين معاني الجذر العربي ومعاني الكلم السامية المقابلة لها.

ويكون تتبعه لتحول المعنى الأقدم عصرا بعد عصر إن حصل تغيير بالفعل وفي كل الأحوال لا يُصرح بشئ إلا مع اعتماده على شواهد يُعرف مرجعها.

وإن كان مصطلحا علميا فلا بد أن يذكر المقابل باللغتين الإنكليزية والفرنسية وباللاتينية العلمية إن وجد.

وفيما يخص الدخيل فلا بد من إثبات الأصل من اللغة المقتبس منها ثم يبين المحرر ما حصل من التغيير في اللفظ ومن التكييف في المعنى إن حصل ذلك. ويعتمد في التغيير الصوتي على ما أثبتته العلماء من أهل الاختصاص من قوانين أو نزعات في تكييف الحروف اليونانية والفارسية وغيرهما عند تعريبها.

هذا ولا يهمل المحرر من المعاني المجازية وهي نوعان: ما كثر فصار معنى معجميا أو ما يقرب من ذلك وما لا يزال يشعر به أنه مجاز. وكذلك هي جميع الصور البيانية الأخرى. وهذا يحتاج أن ينبّه عليه في جميع الأحوال .

3- مبادئ التعريف المعجمي وأوصاف المسمى

تحدد معاني الكلمات في المعاجم بحسب ماهية مدلولها. فالتحديد يتنوع إلى حد كبير وقد أراد أرسطو أن يجعل التحديد على صورة واحدة وهي أن يذكر الجنس القريب للمسمى ثم الفصل أو الفصول التي تميزه عن أفراد جنسه. وهذا جيد وإن كان غرض أرسطو يفارق

تماما غرض اللغوي (وهو الوصول إلى جوهر الشئ). ولا ينبغي مع ذلك أن يقتصر على التحديد بالجنس والفصل في كل الأحوال ولا سيما في مدلولات الحياة العملية والتقنيات والعلوم ومختلف الفنون. فقد يحتاج في ذلك إلى التحديد الإجرائي وهو لا يُعرّف ذات الشئ أو الشئ في أوصافه الذاتية بل يلجأ فيه إلى تحديد كيفية نشوئه وذكر العمليات المرتبة التي يتولد منها وذلك كالكائنات الرياضية والمنطقية وما إلى ذلك.

ويستحسن أن يلجأ إلى تحديد العلماء من أهل الاختصاص فيما يخص المفاهيم العلمية والتقنية كتحديدات علماء الحيوان والنبات وغيرهما.

وبعد ذلك ينبغي أن يشار إلى تردد الكلمة بذكر معدل ترددها بين عدة نصوص وبالنسبة إلى عصر واحد وفوق كل شئ بالنسبة إلى زماننا ها. كما يشار أيضا، وهو مهم جدا، إلى درجة الشيوع الجغرافي في البلدان العربية وفي كل بلد إن أمكن وهذه معلومات يُتَّحَصَّل عليها من المدونة بعمل الحاسوب⁽⁶⁾.

وفي الأخير تُذكر جميع المرادفات للكلمة إن وجدت وكذلك ما سمي قديما بالأضداد. وينتتم بذكر الدراسات اللغوية التي خصصت لهذه الكلمة إن كان لها وجود.

6 - ونؤكد على ما قلناه: فمن المعلوم أن المدونة هي محوسبة ومعنى ذلك أنها قادرة بفضل الحاسوب أن تستجيب عن كل طلب يقدمه لها الباحث وتستطيع ذلك بفضل البرامج الحاسوبية المهيئة لذلك.